



قاعدة المعطيات الخاصة بالتزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة خلال
الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

آجال التنفيذ	التزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة	محور الجلسة	الجلسة	الدورة	ر.ت
	<p>تبني مقارنة تتوخى تحقيق التوازن بين الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، من جهة، وبين تبني سياسة اجتماعية تحفظ مقومات السلم الاجتماعي واستقرار الأوضاع الاجتماعية، عبرت قليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتعزيز التضامن، والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة، والتوزيع العادل للثروات المترتبة عن النمو على كافة الشرائح وعلى مجموع التراب الوطني، من جهة أخرى.</p> <p>اعتماد عدة آليات للمساهمة في السلم الاجتماعي:</p> <p>1/ تعزيز الحقوق والحريات وتعزيز الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين</p> <ul style="list-style-type: none">- إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان- إعداد دليل التعامل الآمن مع الاحتجاجات <p>2/ تعزيز السياسات الاجتماعية</p> <p>- مواصلة الحكومة تنفيذ سياستها الاجتماعية المتمثلة في البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية: برنامج تيسير - توسيع لأئحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي عبر إدراج فئات جديدة - برنامج التعويض عن فقدان الشغل - برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة - دعم المرحلة الثالثة لبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ...</p>	السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي	الجلسة الأولى 18 / دجنبر 2018	أكتوبر 2018	01



<p>الإحالة على البرلمان قريبا</p> <p>في القريب العاجل</p>	<p>- وضع خارطة طريق لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتطوير حكومتها من خلال مشروع إرساء نظام فعال لرصد الفئات الفقيرة والهشة بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية، يقوم على إحداث سجل اجتماعي موحد.</p> <p>- إعداد مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.</p> <p>/ تحسين المناخ الاجتماعي</p> <p>- التتبع اليومي للمناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية، وضمان التدبير الجيد للنزاعات الناشئة بين طرفي الإنتاج.</p> <p>- تعزيز حكمة تدبير العلاقات المهنية وتحسين المناخ الاجتماعي وضمان استقراره.</p> <p>- مواصلة الحوار الاجتماعي: العزم والحرص على الاستمرار في التواصل وإنجاح الحوار للتوصل إلى اتفاق متوافق حوله من طرف مختلف الفرقاء الاجتماعيين.</p> <p>- بلورة ميثاق اجتماعي جديد يحقق السلم والتماسك الاجتماعي، ويرسي قواعد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، بالاستفادة من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبالتشاور مع كافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين.</p>				
	<p>- تأهيل الرأسمال البشري عبر:</p> <p>* تدارك الخصاص من خلال التسريع في تنزيل برامج محاربة الأمية؛</p> <p>* مواكبة الدينامية التي يعرفها النسيج الاقتصادي بملائمة التكوينات مع حاجيات الشغل من خلال تمكين المواطنين من التمدرس والتكوين.</p> <p>- وفي إطار تنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 " الذي يعد مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري سيتم العمل على:</p> <p>♦ تخفيض نسبة الهدر المدرسي بالنسبة للمستوى الابتدائي في المجال القروي إلى:</p>	<p>تحديات تأهيل الرأسمال البشري</p>	<p>الجلسة الأولى 18 / دجنبر 2018</p>	<p>أكتوبر 2018</p>	<p>02</p>



2022-2021	2,5% -				
2025-2024	1% -				
	<p>◆ تعميم التعليم الأولي</p> <p>◆ تنفيذ البرامج الاجتماعية الرامية إلى تجاوز المعوقات التي تحول دون تدرس أبناء الفئات المعوزة.</p> <p>◆ الارتفاع بجودة التعليم العالي من خلال:</p> <p>- ملاءمة العرض البيداغوجي مع حاجيات المحيط وتعزيز مهنة مسالك التكوين المعتمدة عن طريق: * الرفع من عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود</p> <p>* الرفع التدريجي من عدد الطلبة المسجلين بالمسالك المهنية بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح</p> <p>- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة، لاسيما بسلك الإجازة من خلال اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة: كإطلاق الإجازة المهنية في الترتيب للزيادة في مردودية التعليم في أفق تكوين 200000 أستاذ.</p> <p>◆ الاهتمام والعناية بالتكوين المهني من خلال العمل على:</p> <p>- الرفع من الطاقة الاستيعابية؛</p> <p>- تحسين جودة التكوين المهني؛</p> <p>- ملاءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل: - دعم تدريس اللغات - دعم التكوين الرقمي - تطوير الحس المقاولاتي - برمجة وحدات حول السلوكيات المهنية - وضع نظام للتصديق على مكنتساب التجربة المهنية...</p> <p>- الاهتمام بالجانب الصحي والعناية بجودة الحياة ، لأن تميم الرأسمال البشري يقتضي أن يتمتع الأشخاص بصحة جيدة تمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم كأشخاص منتجين في المجتمع ، من</p>				



	<p>خلال التدابير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">- توسيع وتعميم نطاق التغطية الصحية.- تجويد العرض الصحي والخدمات الصحية.- معالجة الاختلالات والنقائص التي يعاني منها قطاع الصحة.- العمل على معالجة معضلة النقص في الموارد البشرية.				
	<p>اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تهدف كليا أو جزئيا لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال:</p> <p>1/ تطوير وتجويد وتوسيع وتعميم خدمات التعليم والصحة:</p> <ul style="list-style-type: none">- الاستمرار في رفع الميزانية المخصصة للتعليم باستمرار سنة بعد سنة ل- تعزيز العرض التربوي - تحسين الدعم الاجتماعي- توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية - التعميم التدريجي للتعليم الأولي- الاستمرار في الزيادة في ميزانية وزارة الصحة تدريجيا سنة بعد سنة للعمل على:- تجويد وتوسيع التغطية الصحية الأساسية ، والعمل على إصلاح منظومة المساعدة الطبية "راميد".- تسهيل وتيسير شروط استفادة الطلبة من التأمين الإجباري على المرض .- تنزيل مقتضيات القانون 98.15 الخاص بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والعمل على توسيعه تدريجيا ليشمل كل المهنيين غير الأجراء والعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة. <p>2/ دعم التشغيل</p>	<p>السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي</p>	<p>الجلسة الثانية 15 / يناير 2019</p>	<p>أكتوبر 2018</p>	<p>03</p>



2019	<ul style="list-style-type: none">- تدقيق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.- توقيع اتفاقيات مع جميع الجهات ودعم البعد الجهوي للتشغيل.- مواصلة دعم ومتابعة برنامج المقاول الذاتي ليجاوز عدد المستفيدين 150000 مستفيد.				
2023-2019	<p>3/ دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها من خلال اعتماد المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس (بغلاف مالي قدره 18 مليار درهم)، والتي تهم محاربة الفقر والهشاشة وتحسين دخل المواطنين خاصة بالعالم القروي ل:</p> <ul style="list-style-type: none">- تفعيل وتطوير برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة الحاضنات لأطفالهن.- مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي.- تنفيذ وتطوير برنامج التعويض عن فقدان الشغل.- تطوير وتحسين حكامه برامج الحماية الاجتماعية: <p>- إحالة مشروع قانون خاص بإحداث سجل اجتماعي موحد، يعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين على البرلمان.</p>				
الأشهر المقبلة	<p>4/ النهوض بحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة من خلال تبني سياسات عمومية مندمجة ووقائية:</p> <ul style="list-style-type: none">- تنزيل برامج الخطة الحكومية للمساواة (أكرام 2).- تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة.- تعزيز أدوار مؤسسات الرعاية الاجتماعية:				
2025-2015	<ul style="list-style-type: none">✓ إعداد مشروع قانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين، الذي يشكل خطوة إضافية في مأسسة العمل وتعزيز دور العامل الاجتماعي في التنمية.				



2021-2018	<p>✓ إعداد "منهجية مشروع المؤسسة" ومواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاعتمادها.</p> <p>- إيلاء الفلاحة التضامنية الاهتمام الكبير في مخطط المغرب الأخضر بهدف مساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين الرفع من مردودية إنتاجهم، والرقى بمستواهم الاجتماعي والمعيشي واندماجهم في اقتصاد السوق.</p> <p>5/ مواصلة تنفيذ البرامج الموجهة للعالم القروي:</p> <p>- تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي.</p> <p>برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة</p>				
	<p>* التأكيد على مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وفق مقارنة تريبية تستهدف تقليص الفوارق بين مختلف المكونات المحلية وتوزيع فرص التنمية بشكل عادل بينها، وذلك على مختلف المستويات، ومن جملتها الاهتمام بقضايا إدماج الشباب وتمكين قدرات القطاع الفلاحي، باتخاذ العديد من الإجراءات:</p> <p>- استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة.</p> <p>- تقديم الدعم المالي اللازم للجهات وتعزيز مواردها المالية.</p> <p>- تعزيز القدرات التديرية للجهات.</p> <p>* العمل على إعداد إطار مرجعي لتنفيذ إصلاح النظام الجديد المتعلق بمحاسبة الجماعات الترابية.</p> <p>* فيما يتعلق بإدماج الشباب، فقد حظي باهتمام كبير في المخطط الاستراتيجي للتشغيل، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير:</p>	الجهوية المتقدمة وأشكالات إدماج الشباب وتمكين قدرات القطاع الفلاحي	الجلسة الثانية 15 يناير / 2019	أكتوبر 2018	04



<p>1/ وضع خطة متعددة السنوات لإنعاش التشغيل على صعيد كل جهة، على أساس تشخيص تراحي مشترك،</p> <p>2/ وضع تدابير تراحية للتشغيل مكملة للتدابير الوطنية،</p> <p>3/ وضع آليات تراحية مناسبة لضمان تمويل الإجراءات المقررة،</p> <p>4/ وضع إطار حكامه تراحية وتحديد الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان وضع تدابير فعالة.</p> <p>* في هذا الإطار سيتم العمل على توقيع عقود برنامج بين الحكومة وكل جهة على حدة، وإنشاء المراكز الجهوية للتشغيل وبلورة تدابير جهوية لتنمية الكفاءات والتكوين حسب حاجيات كل جهة.</p> <p>* وفيما يتعلق بتثمين قدرات القطاع الفلاحي في ظل الجهوية المتقدمة، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في:</p> <p>* تعزيز اللاتمركز في تدبير القطاع الفلاحي.</p> <p>* اعتماد المخططات الفلاحية الجهوية التي تم التوقيع عليها رسمياً أمام أنظار صاحب الجلالة.</p> <p>* ولتنزيل هذه الاستراتيجية تم اعتماد عدد من الآليات المصاحبة بهدف إبراز المؤهلات التي تزخر بها كل جهة، منها:</p>				
--	--	--	--	--



	<p>* تنمية سلاسل الإنتاج - إرساء آليات التجميع - النهوض بالفلاحة التضامنية... * تهمين العنصر البشري في المجال الفلاحي. * الشروع في إعداد مخطط وطني لإنشاء حاضنات المشاريع المبتكرة. * تعميم مسطرة تملك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق.</p>				
أبريل 2019 ماي 2019	<p>* الحرص على: - مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال والتي تمس في الوقت ذاته تحسين مناخ التجارة والمهنيين في جميع المجالات. - التأكيد على أن التدابير المتخذة برسم قانون المالية 2019 تهدف إلى دعم المقاولات المغربية وبالتالي إعاش التجارة لتقليل آجال الأداء، وتحسين الولوج للتمويل من خلال تبسيط آليات الضمان عن طريق صندوق الضمان المركزي ورفع سقف التمويل عبر القروض الصغرى، ومراجعة الجدول الحالي للضريبة على الشركات بهدف ملاءمته مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة. * تنظيم مناظرة وطنية حول التجارة لإشراك مختلف هيئات التجار والفاعلين لوضع رؤية جديدة لقطاع التجارة. * تنظيم مناظرة وطنية حول الإصلاح الجبائي لوضع خريطة طريق متكاملة وشاملة. * وبخصوص التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018 ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019، والتي أثارت جدلا واسعا، تم التأكيد على: - ان تدبير التعريف الموحد للمقولة بهم فقط الشركات التي تعتمد نظاما محاسباتيا.</p>	التدابير المحركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة	الجلسة الثالثة / 12 فبراير 2019	أكتوبر 2019	05



	<p>- ان تدبير إلزامية اعتماد برنامج معلوماتي للفوترة لن يدخل حيز التطبيق إلا بعد إصدار نص تنظيمي خاص بتشارك مع المهنيين ، وأن الفوترة الإلكترونية لا تمهم سوى الأشخاص الملزمين بمسك المحاسبة والذين يؤدون الضريبة على الحصيلة الخاضعة للضريبة المحددة بناء على هذه المحاسبة، وأن صغار التجار والحرفيين والمهنيين الخاضعين للضريبة وفق النظام الجزائي غير معنيين نهائيا بهذا التدبير.</p> <p>- الالتزام بإعادة جدولة التدابير الجمركية المتخذة التي تزامنت مع المقننات الجبائية الخاصة بالفاتورة الإلكترونية.</p>				
2020-2019	<p>*تنزيل ورش الجهوية المتقدمة باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية ومحاربة الفوارق المحلية والاجتماعية؛</p> <p>* تنزيل وتطبيق ميثاق اللاتمركز الإداري؛</p> <p>* مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم؛</p> <p>* مواصلة دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها.</p> <p>* بدأ العمل بالسجل الاجتماعي الموحد؛</p>	برنامج الحد من الفوارق المالية والاجتماعية	الجلسة الثالثة / 12 فبراير 2019	أكتوبر 2018	06
في أفق 2026	<p>* مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الخاصة بالعالم القروي؛</p> <p>* تزويد أزيد من 7800 دوار و659 مركز بالماء الصالح للشرب؛</p>				
في أفق 2040	<p>* تزويد 1207 مركز بشبكة التطهير السائل مع إعادة استعمال 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنويا.</p>				